

Distr.  
LIMITED

TD/L.402  
22 April 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

### موجز مداوالات الجزء الرفيع المستوى

#### التجارة والتنمية من أجل الرخاء في أفريقيا: الإجراءات والاتجاه

- ١- افتتح الجزء الرفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، وأدار أعماله الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي. وأدى بيانات رؤساء غانا والبرازيل وفنلندا ورواندا وسيراليون وناطقة رئيس السلفادور ورئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، وتلت ذلك كلمات الوفود. وأوجز الأمين العام للأونكتاد المناقشة، واختتم الأمين العام للأمم المتحدة الاجتماع.
- ٢- وكانت الرسالة الأساسية التي برزت من الكلمات والمناقشة ضرورة ترجمة الكلام إلى عمل ملموس من أجل تنمية أفريقيا باتباع نهج قائم على تحقيق النتائج. وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، حذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن أفريقيا تحتل موقعا مركزيا في حالة الطوارئ الإنمائية. وأضاف قائلاً إنه لا يزال يوجد مجال لاتخاذ إجراءات حاسمة ولكنه مجال يضيق سريعا.
- ٣- وينبغي أن تُعزز الإجراءات ما تحقق من نجاح في السنوات القليلة الماضية وأن تستفيد منه، وهو نجاح تدل عليه معدلات النمو المرتفعة تاريخياً التي سجلها الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية. وقد بلغت إمكانات التنمية في أفريقيا أعلى مستوياتها منذ سنوات، وهي إمكانات يتطلب تحقيقها مزيجاً من الأنشطة الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية.
- ٤- وعلى المستوى الوطني، يوجد توافق قوي في الآراء حول الحاجة إلى اتباع استراتيجيات مملوكة وطنياً وموضوعة خصيصاً لمواجهة ظروف محددة. وينبغي أن تغتنم هذه الاستراتيجيات الفرص التي تتيحها تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا الدولية. ومع ذلك، اعتُبرت الرؤية الوطنية والملكية الوطنية لعملية النمو أمراً حيوياً. ودُعِيَ الزعماء الأفارقة إلى اتخاذ موقف شجاع وجريء، وعليهم التحلي بالشجاعة في القيادة وفي المثابرة، على حد تعبير رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، السيد إمكابا.

- ٥- وذكر أنه لا توجد صفات قياسية. ولكن اتفق الرأي على أهمية وضع سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي، ووجود قطاع خاص مفعم بالنشاط، وتنمية الموارد البشرية، وزيادة الاستثمار، والنهوض بالبنية التحتية المادية للنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة الرشيدة، وتحسين المؤسسات.
- ٦- وفيما يخص الأزمة الغذائية الراهنة، أكد عدد من المتكلمين على أولوية زيادة الإنتاجية الزراعية وبخاصة إنتاجية المواد الغذائية. وشدد الأمين العام للأمم المتحدة مجدداً على الحاجة إلى ثورة خضراء في أفريقيا. إلا أن عدداً من المتكلمين الآخرين أشاروا أيضاً إلى ضرورة التنمية الصناعية والتنوع بعيداً عن الاعتماد على السلع الأساسية كجزء أساسي من مستقبل أفريقيا.
- ٧- وفيما يتعلق بالحوكمة والمؤسسات، جرى التشديد على أهمية الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية التي من شأنها تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار والابتكار. بيد أن جدول الأعمال المؤسسي يتضمن أيضاً تحسين المؤسسات من أجل تطوير البنية التحتية وإدارتها؛ ووجود مؤسسات تحوّل الأراضي إلى أصول مركزية لتحقيق النمو والحد من الفقر؛ ووجود مؤسسات مالية تلي احتياجات المشاريع المحلية؛ ووجود مؤسسات تسعى للتكامل والتعاون الإقليميين. ومن الضروري ضمان ألا تؤدي الإصلاحات التنظيمية إلى إعاقة الابتكار.
- ٨- وينبغي اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مشروعاً وداعماً يساهم في التنمية الوطنية، وهو عامل أدى دوراً حافراً في بعض البلدان النامية. إلا أن الهدف من تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر هو زيادة هذا النوع من الاستثمار بشروط تُعزز نمو المشاريع المحلية. ودُعيت البلدان إلى البحث عن مستثمرين يمكنهم تحقيق فارقٍ لصالح التنمية. كما شجعت هذه البلدان على إدماج الشتات الأفريقي في خطط تعبئة الموارد.
- ٩- وأبرز العديد من المتكلمين تزايد دور المعرفة والابتكار في عملية التنمية. وقال رئيس فنلندا إن مفاتيح التنمية الثلاثة هي التعليم ثم التعليم ثم التعليم. ذلك أن التعليم يمهد الطريق للوصول إلى المعرفة والابتكار، وينبغي أن يوفر الأساس لاقتصاد أكثر ارتكازاً على المعرفة والابتكار.
- ١٠- وبرز من المناقشة أن لا حاجة إلى التشاؤم حيال التنمية، حتى في حالة البلدان الأفريقية التي شهدت حروباً أهلية خطيرة في السنوات الأخيرة. وقد أثبتت السلفادور ما يمكن عمله.
- ١١- وعلى المستوى الإقليمي، لاحظ المتكلمون تنشيط المؤسسات الأفريقية التي تعزز التكامل والتعاون الإقليميين، وأكدوا أن ذلك عنصر أساسي لنجاح التنمية في أفريقيا. وتُقدر التجارة المسجلة داخل المنطقة الأفريقية بـ ١٠ في المائة فقط من إجمالي التجارة الأفريقية. وهذا يدل على نقص خطير في اغتنام الفرص التجارية الإقليمية. وينبغي أن يكون التقارب التنظيمي على المستويين دون الإقليمي والإقليمي عنصراً أساسياً في التدابير الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال في أفريقيا.
- ١٢- وفيما يتعلق بالمستوى الأقليمي، من الواضح أن إحدى أهم السمات الجديدة لظروف التنمية في أفريقيا هي بروز البلدان النامية في الجنوب بوصفها شركاء جدداً لأفريقيا في مجالات التجارة والمعونة والتكنولوجيا. وهذا يفضي

إلى تنوع إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. والتعاون بين الجنوب والجنوب، بمختلف أشكاله، يُكمل ويعزز الآن التعاون بين الشمال والجنوب. وهذا يبنى بحقبة جديدة لأفريقيا ستترتب عليها نتائج واسعة النطاق بالنسبة للقارة.

١٣- ومن الأمثلة العملية الهامة على الوضع الجديد التعاون القائم بين البرازيل وأفريقيا في مجال الوقود الأحثائي. وتنطوي هذه الحالة على نقل التكنولوجيا بين الجنوب والجنوب وعلى التزام السويد في الشمال بتوفير سوق لهذا الوقود (شراكة ثلاثية). وسيق مثال آخر على هذه العلاقات الجديدة الناشئة بين الجنوب والجنوب هو مخطط الهند الجديد للأفضليات التعريفية المعفية من الرسوم لأقل البلدان نمواً، وإنشاء خطوط ائتمان في مصرف EXIM. بمبلغ قدره ٥,٥ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة للمشاريع الإنمائية. وتركيا هي أيضاً مانح ناشئ لأفريقيا، وهي توفر لجميع السلع الصناعية الآتية من أقل البلدان نمواً، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الوصول إلى أسواقها معفية من الرسوم ومن نظام الحصص. ودعمت إندونيسيا تطوير مركز صناعي بين الجنوب والجنوب لتعزيز التعاون الآسيوي الأفريقي في تنمية القدرات الصناعية.

١٤- وحُد النظام الشامل للأفضليات التجارية بوصفه آلية هامة لتعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب. وجرى التشجيع بقوة على تجديد الجهود لإتمام جولة ساو باولو بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية.

١٥- وفيما يتعلق بالمستوى العالمي، دعا رئيس غانا، السيد كوفور، إلى عقد "صفقة جديدة" بشأن العلاقات في مجالات المعونة والاستثمار والتكنولوجيا استناداً إلى مبدأ التضامن الإنمائي. وهذا ينطبق على الروابط القائمة بين أفريقيا ومجموعة الثماني، كما ذكر في جملة أمور رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السابق، السيد إكمابا، ويمكن توسيع مبدأ التضامن الإنمائي ليشمل مسألة تغير المناخ، التي اعتبرها الأمين العام للأمم المتحدة تهديداً واضحاً لتنمية أفريقيا، على الرغم من أن سكان أفريقيا لم يساهموا في هذه المشكلة أصلاً سوى مساهمة هامشية.

١٦- وبرز توافق واضح في الآراء على ضرورة إتمام جولة الدوحة الإنمائية بنجاح على نحو يدعم تنمية أفريقيا. وسلط العديد من المتكلمين الضوء على الآثار السلبية للإعانات الزراعية والذرى التعريفية والحوافز غير التعريفية على الإمكانيات الإنمائية لأفريقيا. وشدد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، السيد باسكال لامي، على أنه في الوقت الذي توجد فيه حلول محلية وحلول عالمية لمشاكل التنمية، فمن الواضح أنه لا بد من تغيير قواعد اللعبة التجارية وإعادة موازنتها لصالح البلدان النامية.

١٧- ومن الضروري أيضاً التقيد بالالتزامات الدولية بزيادة المعونة المقدمة لأفريقيا وجعلها أكثر فعاليةً. وحُدت المعونة المقدمة لتحسين البنية التحتية المادية وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية بوصفها إحدى الأولويات الرئيسية. ولا يقل عن ذلك أهمية تجديد الزخم السياسي والتركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتوقف فعالية المعونة على عدم فرض تصورات مسبقة من الخارج لما هو أفضل.

١٨- ولا بد أيضاً من مواصلة استكشاف الآليات المالية المبتكرة. ومن الأمثلة على ذلك الصندوق الاستئماني الجديد لتطوير البنية التحتية في أفريقيا الذي أنشأه مصرف الاستثمار الأوروبي، وكذلك "حركة مكافحة الجوع".

- ١٩ - والاتحاد الأوروبي، بروابطه التاريخية، شريك رئيسي من شركاء أفريقيا. بيد أنه مع توسيع نطاق عضويته إلى ٢٧ بلداً، باتت هناك أوروبا جديدة في مواجهة أفريقيا جديدة، وهو وضع تفتقر فيه البلدان الأعضاء الجديدة، في أكثر الأحيان، إلى الروابط التاريخية التي تتمتع بها البلدان الأعضاء القديمة. وينبغي الاستفادة من هذا الوضع ليعود بالنفع على التنمية في جميع الأحوال، بما في ذلك عن طريق آليات مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية.
- ٢٠ - وأخيراً، أُعرب عن تأييد قوي لمواصلة الأونكتاد تركيزه على أفريقيا في ما يضطلع به من بحوث وتحليل للسياسات وكذلك في عمله المتعلق ببناء القدرات.

-----